سياسة التهجير في العراق ١٩٨٠ – ١٩٨٨

رؤية موضوعية معاصرة

Displacement Policy in Iraq 1980 – 1988 Contemporary objective vision

أ . د علي محمد كريم

Prof. Dr. Ali Mohammed Karim

جامعة بغداد

Baghdad University

كلية التربية ابن رشد – قسم التاريخ

College of Education Ibn Rushd - Department of History

سياسة التهجير في العراق ١٩٨٠ – ١٩٨٨ رؤية موضوعية معاصرة

أ . د علي محمد كريم

ملخص البحث

لا يختلف المجتمع العراقي عن كثير من الشعوب فهو يميل للاستقرار والالتصاق بوطنه ، كما يحول وجود الثروات النفطية والزراعية الضخمة دون التفكير بالهجرة بحثاً عن لقمة العيش وطلب الرزق ، الا ان ما يلاحظ وجود هجرات ترافق الحدث السياسي مهما كان طفيفاً ، فالتغيرات الإدارية شأنها شأن الانقلابات والثورات غالباً ما تؤدي إلى حملات تهجير واعتقال لمجاميع كبيرة من الناس ، وهو ما حصل للعديد من فئات الشعب المختلفة في ظل سياسيات الحكومات الجمهورية المتعاقبة ، إذ عانى الشعب العراقي من سياسية التهجير سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ، فردية او جماعية ، تحمل طوابع قومية تارة وطائفية تارة اخرى ، وكان الخاسر الاكبر نتيجة تلك السياسة هو الفرد والمجتمع العراقي .

Abstract

Iraqi society does not differ from many peoples, as it tends to settle and stick to its homeland, in addition to the presence of huge oil and agricultural riches that prevent migration from looking for a livelihood and a request for livelihood, but what is observed is the presence of migrations accompanying the political event, no matter how slight, so administrative changes are similar to the coups And revolutions often lead to campaigns of displacement and arrest of large groups of people, which happened to many of the different groups of people under the policies of successive Republican governments, as the Iraqi people suffered from the policy of displacement, whether direct or indirect, individual or collective, T He carried national stamps at other times and sectarian at other times, and the biggest loser as a result of that policy was the individual and Iraqi society.

هناك اكثر من تعريف لمفهوم **التهجير القسري** لكن ابرز ما يمكن ان يلخص مادة البحث هو ما عرفه القانون الدولي الإنساني وهو (الإخلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها ، فضلا عن كونه ممارسة تنفذها

حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراضٍ معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلا عنها) (حرب ، ٢٠١٣ ، ص ١٤٢- ١٤٣) (Harb, 2013, pp. 142-143) وجرت عمليات التهجير من قبل الحكومة العراقية ضمن اطار مدة البحث لأكثر من سبب ، منها ما كان لأسباب سياسية ، ومنها ما كان لأسباب عسكرية ، وسيتم اخذ عينة تتعلق بكل من تلك الاسباب مع تسليط الضوء عليها :

البعد السياسي في سياسة التهجير.

قبل اندلاع الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٠ كانت هناك بوادر لإجراءات لاحقة تتعلق بالتهجير تجاه مكونات محددة كان ابرزهم الكرد الفيليين والذين تركز وجودهم في مناطق ونواحي بدرة وجصان والحي والنعمانية وعلي الغربي وشيخ سعد وزرباطية وجلولاء وخانقين وبهرز وغيرها من المناطق القريبة من الحدود الايرانية ، وكانوا قد استقروا هذه المدن منذ عقود من السنين قبل تأسيس الدولة العراقية ، بل ان الكرد يعدون بعض هذه المدن جزء من كردستان والامتداد الطبيعي لها قبل رسم الحدود بين الدولتين العثمانية والايرانية ، وبالتالي فإن هؤلاء الفيليون هم من سكنة هذه المدن ان لم يكونوا اغلب سكانها ، فضلا عن تواجدهم في بغداد والمحافظات الاخرى (الفيلي ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤) (Al-Faili, 2012, pg. 24).

وقد تعرضوا لتاريخ طويل من عمليات التهجير لكن بشكل متفرق لا يحمل صفة الجماعات ، وفي فترات متباعدة ، ولظروف واسباب مختلفة ، الا ان ابرز تهجير تعرضوا له في تاريخ العراق المعاصر قبل مدة الاطار التاريخي لهذا البحث كان قد جرى منذ ايلول من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٢ إذ قالت الحكومة العراقية ان ذلك جرى لأسباب تتعلق بعدم امتلاكهم وثائق اثبات عراقيتهم ، فضلا عن تأثيرات الخلافات مع ايران في ذلك الوقت ، لذلك تم تهجير زهاء ٤٠,٠٠٠ الف من الكرد الفيلية الى ايران (ويلي ، ٢٠١١ ، ص ٩٥)(Willy, 2011, p. 95) فيما تذكر مصادر اخرى ان الاعداد بصورة عامة بلغت ٥٠,٠٠٠ الف من الرعايا الايرانيين بينهم ٤٠,٠٠٠ الف كردي فيلي عراقي (جالياند ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤٣)(Galiand, 2012, p. 243) .

قبل اندلاع الحرب العراقية – الايرانية بعدة اشهر أصدر مجلس قيادة الثورة (المنحل) القرار (١٨٠) في ١٩٨٠/٢/٣ والذي يمنح بموجبه الجنسية وشهادة الجنسية العراقية للمواطنين العراقيين الذين لم يحصلوا عليها بعد (الوقائع ، ١٩٨٠ ، ص ٢٦١ – ٢٦٢) (Al-Waqi'at, 1980, pp. 261-262)إذ كانت هناك فئة كبيرة من المواطنين لا يملكون تلك الوثائق الرسمية سواء الجنسية او شهادة الجنسية ، وعليه توجه عدد كبير منهم صوب دوائر الجنسية بغية الحصول عليها بعد إكمال معاملاتهم في هذا الخصوص من تسليمهم الصور وتحديد العناوين وتقديم المعلومات الدقيقة عن جميع أفراد العائلة (الكعبي ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٥ – ٤٠)(Al-Kaabi, 2003, pp. 35) ومما اسهم في تصعيد الموقف هو ما جرى في ١٩٨٠/٤/١ من محاولة اغتيال نائب رئيس الوزراء طارق عزيز في الجامعة المستنصرية اثناء قيامه بزيارته لها ، وقُتلت الاجهزة الامنية منفذ الهجوم (سمير نور علي غلام) الذي كان من الكرد الفيلية ، وفي هذا الجو المشحون سياسيا وامنيا تم اعتقال السيد محمد باقر الصدر وشقيقته امنة الصدر ثم اعدامهما بشكل عاجل في ١٩٨٠/٤/٨ في اشارة واضحة الى تصميم السلطة السياسية على اجبار المعارضين للانصياع لها(تريب ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠١ – ٣٠٤)(Trip, 2006, pp. 301-304) .

شهدت تلك المدة السابقة لاندلاع الحرب مع ايران اكبر موجه من تهجير الكرد الفيلية اضافة الى كل من كان يحمل في شهادة الجنسية اشارة التبعية (القيسي ، ٢٠١٦ ، ص ١٤٧)(Al-Qaisi, 2016, p. 147) واشارة التبعية كانت اما ان تكتب مع رقم الشهادة كحرف ب او ان شهادة الجنسية موقعة ومختومة من قبل مدير الجنسية حصراً وليس من قبل ضابط اخر وهي كانت علامة للجهات الامنية في ان صاحب هذه الجنسية من التبعية ، بينما كانت جنسية اصحاب التبعية العثمانية تحمل الحرف أ وموقعة ومختومة من اي ضابط اخر غير المدير العام ، واثناء لقاء الباحث مع بعض المهجرين اكدوا ان الاجهزة الحكومية عدت اسر عربية نجفية معروفة من التبعية الايرانية ، ويذكر ان تلك الاسر سجلت نفسها قبل اكثر من مائة عام من التبعية الايرانية لتجنب الخدمة العسكرية في الجيش العثماني كأسرة آل صافي وآل سميسم وآل جواهري وغيرهم (الجواهري ، ٢٠٢٠) (Al-Gawahri, 2020)و (ايران ، فرهنك ، ٢٠١٩) (Iran, Farhanak, 2019).

ومما سهل من مهمة الجهات الامنية للاستدلال على عناوين وتفاصيل الكرد الفيلية هي المعلومات المقدمة مسبقا من قبل هؤلاء اثناء استجابتهم لدعوة الحكومة وفق القرار ١٨٠ السابق الذكر ، فبعد ذلك بشهرين وتحديدا من تاريخ ١٩٨٠/٤/٤ تم إلقاء القبض على اغلب هؤلاء الأفراد في بيوتهم او اماكن عملهم ، وجرت مصادرة أموالهم وممتلكاتهم ونقلوا بعدها الى الحدود الإيرانية ، وتم عزل الشباب واعتقالهم لاسيما من كانت أعمارهم تتراوح بين (١٨–٣٠) سنة وبلغت اعدادهم (١٢٠٠) شخص تم توزيعهم ونقلهم عبر عدة معتقلات حتى نقلوا الى سجن ابو غريب (الكعبي ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٥ – ٤٠)–Al) (Kaabi, 2003, pp. 35وفي نفس الاسلوب جرت حملة شملت جميع المحافظات الوسطى والجنوبية إذ تم احتجاز المهجرين في معتقلات الامن في المحافظات قبل نقلهم الى بغداد ثم بتهجيرهم قسراً إلى إيران (الهموندي ، ٢٠٢٠)(Al–Hamundi, 2020) وشُمل بتلك الاجراءات حتى ممن كانوا يعدون من التبعية العثمانية كما جرى لبعض العوائل عربية من محافظة واسط والتي شمل الكثير من سُكانها بتلك الحملات كما يذكر المهجرين انفسهم (العراقي ، ١٩٨٨ ، ص ١٦) (Al–Iraqi, 1988, p. 16).

وبسبب كون النخبة بين الكرد الفيلية تتمتع بقوة اقتصادية ملموسة في مجال تجارة الجملة فان حملة التسفيرات الواسعة في شهر نيسان من عام ١٩٨٠ بدأت عن طريق دعوة هؤلاء بخطة تمويهية سعياً منها لإضعاف نفوذهم في الحياة الاقتصادية داخل العراق ، إذ تم توجيه دعوة رسمية لـ٨٥٠ تاجراً اغلبهم من الكرد الفيليين لحضور اجتماع اقتصادي مهم في غرفة تجارة بغداد بتاريخ ١٩٨٠/٤/٧، وطلب من المدعوين إحضار جميع المستمسكات القانونية ودفاتر الأرصدة المالية التي بحوزتهم ، ولم يكن هناك ما يثير الريبة في نفوس التجار المدعوين من هذا الاجتماع بوصفه إجراءً طبيعياً تتطلبه المعاملات التجارية ، وبعد اكتمال عدد المدعوين بادرت الاجهزة الامنية باعتقالهم جميعا وسلب كل ما بحوزتهم من أموال ومستمسكات قانونية ودفاتر أرصدة مالية في البنوك العراقية ، ثم قامت بترحيلهم مباشرة في حافلات خاصة إلى الحدود العراقية – الإيرانية ، وتحديداً إلى منطقة (مندلي) المقابلة لقصبة (سومار) في الجانب الإيراني ، وطلب منهم بعد انزالهم من الحافلات السير على الأقدام للوصول إلى المخفر الحدودي الإيراني وهددوهم بفتح النار على كل من يتردد

في السير باتجاه الحدود الإيرانية ، وبعد تهجيرهم بفترة قصيرة هجرت عوائلهم لتلحق بهم ، وقد منعت السلطات العراقية هذه العوائل من اصطحاب أية مبالغ نقدية أو حلي ذهبية معها ، فيما تمت مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة بعد التهجير وعرضت دورهم السكنية للبيع (الكعبي ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٥ – ٤٠)(Al-Kaabi, 2003, pp. 35) .

توالت حملات التهجير بعد ذلك بمعدل ٢٠٠٠ مهجر كل يوم ، وقامت أجهزة الامن بالتزامن مع عمليات تهجير العوائل باعتقال وحجز الشباب والعسكريين من ذوي العوائل المهجرة فبعد ان اودع المدنيون في سجن أبو غريب تم وضع العسكريين منهم في سجن رقم واحد داخل معسكر الرشيد (الانسان ، ٢٠٠١ ، ص ١٢٧)(Al-Insan, 2001, p. 127) علماً ان الكثير من هؤلاء المحتجزين كانوا من العسكريين على الرغم من قانون الخدمة العسكرية ينص على انه لا يجوز لغير عراقي الجنسية الانضمام في الجيش العراقي وهذا دليل على حملهم للجنسية العراقية (قيتولي ، ٢٠٠٢ ، الحوار المتمدن)(Qitouli, 2002, the civil dialogue) ، وقد قام الشباب المدنيون المعتقلون بانتفاضة احتجاجية داخل سجن أبي غريب في ١٩٨٠/٥/١ مطالبين بإلحاقهم مع عوائلهم المهجرة وبعد مرور ثلاثة أيام من الاضراب عن الطعام ، قامت السلطات العراقية في يوم ١٩٨٠/٥/٤ بإطلاق سراح ٨٢٠ محتجزاً وقامت بتهجيرهم إلى إيران عبر نقطتي المنذرية وخسروي على الحدود العراقية – الإيرانية ليلتحقوا بعوائلهم(الاحمد،٢٠٠٩،ص٧٣– ٧٥) (Al-Ahmad, 2009, pp. 73-75) كما يلاحظ ان الكثير منهم نقلوا الى معتقل نكرة السلمان في الصحراء بين العراق والسعودية ومن ثم هجروا قسراً الى ايران(الهموندي،٢٠٢٠)(Al-Hamundi, 2020) .

ولإضفاء الصفة القانونية على عملية التهجير اصدر مجلس قيادة الثورة في ١٩٨٠/٥/٧ القرار ٦٦٦ والذي ادى الى أسقاط الجنسية العراقية عن عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين من ضحايا الكرد الفيلية والعوائل العربية وقرر إبعادهم قسراً من العراق بعد ان نص القرار على اسقاط الجنسية عن كل عراقي من اصل اجني اذا تبين عدم ولاءه للوطن والشعب واهداف الثورة ، وعلى وزير الداخلية ابعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية(الوقائع، ١٩٨٠، ص٨٤٠)(Al-Waqa’at, 1980, p. 840) .

ووصلت تلك الاجراءات ذروتها بعد ان عملت الحكومة الى تعبئة جميع اجهزة الدولة لتنفيذ وتأكيد حرمان هؤلاء من الحصول على الجنسية العراقية ممن لم يحصلوا عليها بعد(سليمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٦٨)(Soliman, 2010, p. 168) ولم تقتصر الاجراءات الحكومية على تهجيرهم بل جمعت معهم العوائل العربية من اصحاب التبعية وهم من اسمتهم (الشيعة الايرانيين) لتطرد عدداً قُدر بنحو ٤٠,٠٠٠ الف شخص في عام ١٩٨٠ وحده ، كما صودرت ممتلكاتهم وبيعت بالمزاد العلني في كثير من الحالات بحيث شارك الاخرون فعلياً في تجريدهم من املاكهم (تريب ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠١ – ٣٠٤) (Trip, 2006, pp. 301-304).

ادى التكتم الاعلامي والمراقبة على الاعلام بصورة عامة فضلا عن تشتت العراقيين في بلاد المهجر لدول عديدة قريبة وبعيدة الى عدم وجود إحصائيات دقيقة عن حملات التهجير التي تمت عبر المناطق الحدودية ، وبالمقارنة مع التهجير الذي تم في عقد السبعينيات تعد حملات التهجير في بداية الحرب العراقية الايرانية أشد قسوة على المهجرين وأعمق تأثيراً في انعكاساتها السلبية على حياتهم الاجتماعية والاقتصادية في بلاد المهجر ، ففي حين أنه كان قد سمح للمهجرين عام ١٩٧١ بحمل مدخراتهم من المال معهم ، لم تكتف السلطات هذه المرة بأن تمنع حمل أي متاع شخصي أو أي مبلغ من المال ، بل أمرت الجنود بإطلاق النار على كل مهجر يحاول ان يعود الى داخل الحدود العراقية بما فيهم كبار السن والنساء والأطفال ، بل ان بعض الجهات الامنية كانت غالباً ما تدفعهم نحو وجهة غير صحيحة وذلك لزيادة معاناتهم (الخليل ، ١٩٩١ ، ص ٦٣ – ٧٥)alkhalil(., 1991 , p .63 – 75)

يلاحظ في تلك المدة تجاهل منظمة الامم المتحدة ومجلس الامن والمجتمع الدولي وبوجه خاص الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين عن تلك المواقف اللاإنسانية في تهجير تلك الشريحة من الكرد الفيليين والعوائل العربية ، والذي يتناقض مع دعواتهم للحرية والديمقراطية وحقوق الانسان التي اقرتها الجمعية العامة عبر الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أذ كانت مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها تقتضي هذا السكوت لكي تفسح المجال للنظام العراقي للمضي قدماً لمهاجمة ايران غير مكترثين بما حل بهذه الشريحة الكبيـــرة من

المواطنـــــين العـــــراقيين(الحمداني ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٧ – ١٣٨)-Al) .Hamdani, 2005, pp. 137-138)

وترتب على عملية التهجير التي امتدت طيلة الحرب العراقية الايرانية اسقاط الجنسية العراقية عن (٥٠٠,٠٠٠) الف عراقي من اصول كردية فيلية وعربية دون مسوغ قانوني بداعي تبعيتهم الاجنبية ، كما تم احتجاز ما يقارب (١٥,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠) شاب في السجون الحكومية ولم يعرف مصير الكثيرين منهم (القيسي ، ٢٠١٦ ، ص ١٤٧) (Al-Qaisi, 2016, p. 147) مع ملاحظة ان الحكومة العراقية قامت بمصادرة جميع اموالهم واملاكهم المنقولة وغير المنقولة فضلا عن ودائعهم في البنوك ومحلاتهم التجارية ومصانعهم وغيرها دون اعطائهم اية فرصة لبيعها وهي طريقة اشد قسوة مما استخدم اثناء تجميد اموال وممتلكات اليهود (رغم رفض وعدم مشروعية الحالتين) من الذين اسقطت الحكومة عنهم الجنسية او هم من اسقطوا جنسيتهم العراقية فجمدت اموالهم والذي معناه انهم يستطيعون قانونيا ونظريا المطالبة بهذه الممتلكات اذا عادوا الى العراق في حين ان الكرد الفيلية لا يستطيعون ذلك لأن اموالهم وممتلكاتهم تمت مصادرتها لا تجميدها(جعفر ، ٢٠٠٦ ، كلكامش)(Jafar, 2006, Gilgamesh) كما شهدت عمليات التهجير حدوث وفيات كثيرة لدى المهجرين بسبب صعوبة الظروف الجغرافية والمناخية ، فضلا عن تعرض بعض النساء الى جرائم الاغتصاب من قبل بعض افراد منتسبي الاجهزة الامنية لاسيما في مناطق وقرى مهجورة على الحدود (قيتولي ، ٢٠٠٢ ، الحوار المتمدن) ,Qitouli) (2002, the civil dialogueإذ ذكر شهود عيان من المهجرين ان رجال الامن المسلحين ممن كانوا يخفون وجوههم بأقنعة سوداء جاءوا بسيارات خاصة واخذوا فتيات شابات من بين المهجرين اثناء عمليات سيرهم الى داخل الحدود الايرانية وتوجهوا بهن الى خلف تل قريب واعتدوا عليهم ثم اعادوهن في حالة صحية ونفسية منهارة (ولي ، ٢٠٢٠) ,Wally) . 2020)

ومما تقدم يظهر البعد السياسي والاقتصادي المزدوج من اجراء عملية التهجير في عام ١٩٨٠ إذ تبدو فيه الرغبة لتوجيه ضربة إلى إيران الخارجة حينها من ثورة اطاحت بحكم الشاه ، من خلال القاء مئات الاف الاشخاص على كاهلها والتي صار عليها أن توفر

لهم أسباب الحياة ، وهذا يعني أن التهجير لم يكن الغرض منه ضرب تلك العوائل فحسب انما الضرب بهم أيضاً لأجل تنفيذ خطة وسياسية الحكومة العراقية (جون ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٩)(John, 2014, p. 149) .

ويرى الباحث ان عملية تهجير الكرد الفيليين وان كان فيها بعد قومي كونهم من الكرد وبعد ديني (مذهبي) كونهم من الشيعة الاثني عشرية ، الا ان غلبة البعد السياسي سيطرت على عملية تهجيرهم بدلالة ان سوء العلاقات مع ايران كان العامل المؤثر في عملية التهجير ، كما ان وجهة النظر الحكومية بتهجير الكرد الفيليين وغيرهم من العرب من ذوي التبعية الايرانية كانت تتلخص بانهم اجانب عن البلاد ، ولظروف العداء مع ايران تم تهجيرهم لتأمين الجبهة الداخلية على الرغم من انهم عاشوا في العراق منذ سنين طويلة ، ومما صعب الموقف واعطاه بعدا انسانياً ان ايران لم تعدهم مواطنين ايرانيين وبقيت تعاملهم كلاجئين عندها وهو ما اسهم بشعورهم بفقدان الهوية والانتماء لوطنهم .

دور النشاط العسكري في سياسة التهجير.

شهدت المنطقة الشمالية من العراق اثناء الحرب مع ايران عمليات تهجير ذات اسباب اخرى لاسيما بعد ان اتسع العمل العسكري العراقي التركي المشترك وفق اتفاقية حفظ امن الحدود بين البلدين والمسماة (المطاردة الحثيثة) التي وقعت في تشرين الأول ١٩٨٤ ، ووفقاً لهذه الاتفاقية تبيح كل دولة لجيش الدولة الأخرى دخول أراضيها لعمق يصل إلى (١٠) كم ولمدة ثلاثة أيام لأجل مطاردة المتمردين الكرد (ثجيل وراجح ، ٢٠١٦ ، ص ٢٤٧)(Thujeel and Rajeh, 2016, pg. 247) ويمكن ملاحظة اربعة امثلة لترحيل الكرد ليس في العراق وحدة وانما في المحيط الاقليمي وكما يلي :

-خطة الهلال العربي ١٩٦٥ (حزام العرب) في سوريا حين بدأت الدولة بترحيل الكرد من منطقة الجزيرة .

-خطة ١٩٧٢ في العراق حين رحل الكرد الفيليين الى ايران .

-خطة ١٩٧٥ في العراق التي اعقبت ثورة ايلول ١٩٦١ حين رحل الكرد من منطقة عرضها ٢٠ كم متاخمة للحدود مع تركيا وايران الى المنطقة الجنوبية من العراق .

–خطة عام ١٩٨٤ وبدأت بها حكومة تركت اوزال في تركيا حين طرد سكان منطقة هكاريا قرب الحـــدود العراقيـــة بالقـــوة (ئاكره يى ، ٢٠٠٧، ص ١٢٦) (Akrei, 2007, p. 126)

وعليه لجأت الحكومة العراقية الى تركيا لأرسال قواتها العسكرية الى شمال العراق لضرب الحركة الكردية نيابة عنها (لتركيز بقاء القطعات العسكرية العراقية في الجنوب الشرقي من العراق) وفق تلك الاتفاقية ، مما ادى بدوره الى تهجير واسع للسكان والمكونات الاجتماعية في تلك القرى والمناطق التي شملتها الحملة العسكرية (دشتي ، ١٩٩٩ ، ص ٣٥)(Dashti, 1999, p. 35) .

ويبدو ان آليه تنفيذ الاتفاقية الامنية جعل الاتراك يصطدمون اول الامر بسياج من البلدات والقرى المسيحية العراقية بسبب قربهم من الحدود التركية وتمركزهم في تلك المناطق بالدرجة الاساس وفي ضوء ذلك اتهموا بتقديم الدعم للمقاتلين الكرد ويرى الباحث ان وضع سكان القرى الشمالية كان اشبه بالكماشة نتيجة تغلغل المقاتلين الكرد بين قراهم ولجوئهم اليها عند اشتداد المواجهة مع القوات العسكرية الحكومية لاسيما مع وجود اكثر من ناحية تربط هذه القرى بالمقاتلين منها صلة القرابة ، او من حيث الارتباط القومي ، اضافة الى انهم قوة مسلحة لا يستطيع السكان المدنيين طردهم وابعادهم عن مناطقهم مع رغبتهم في ذلك تجنباً للرد الحكومي الذي غالباً ما يكون شاملاً للقرية دون تمييز بين المدنيين والعسكريين ، وهو ما اسهم في الحاق اكبر الضرر في سكانها الذين هجروا من تلك المناطق الى مناطق اخرى .

وبعد اعلان وقف اطلاق النار في آب ١٩٨٨ بين العراق وايران وجهت الحكومة العراقية قواتها المسلحة بكامل تجهيزاتها في حملة عنيفة ضد معاقل الحركة الكردية شمال البلاد ، وهو ما اسهم في سيطرتها على كامل المنطقة واعلنت حينها أن اغلب الاراضي الزراعية هي ارض محظورة اي يمنع التواجد فيها لأي سبب كان ، واسفر ذلك عن لجوء العوائل الباحثة عن الامان للهروب الى داخل الاراضي الايرانية والتركية (مولى ، ص ٣٢١)(Molly, p. 321) لاسيما بعد ان قامت القوات العسكرية بتدمير ٢٠٠٠ قرية ، ومُنع السكن في ٧٩ الف كم من الاراضي من اصل ٨٦ الف كم ، ونزوح اكثر من ٢١٩

الف عائلة أي ما يقارب المليون ونصف انسان عن مناطقهم ، اضافة الى مقتل ما يقارب ١٨٢,٠٠٠ شخص جرى دفن الكثير منهم في قبور جماعية في مناطق نائية من العراق (سليمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٨١ – ٢٢٥) – (Soliman, 2010, p. 181 – 225) .

ويلاحظ ان عمليات هدم القرى والمدن بالإضافة الى التهجير الخارجي للسكان فقد دفعت الاخرين ممن لم يتمكنوا من اللجوء الى خارج العراق الى ترحيلهم قسريا من قبل الجهات الحكومية الى ما يسمى بـ (مدن النصر) واجبار قرابة نصف مليون مواطن على الاقامة في قرى اقامتها الحكومة العراقية آنذاك خصيصاً لهم كي يسهل السيطرة عليهم ، وهي في نظر الكرد ليست الا معسكرات اعتقال للذين طردوا من ارضهم إذ كان هناك مئات الالاف باتوا يعيشون في مجمعات سكنية على اطراف المدن الرئيسية كمجمع الصدامية والذي حل بديلاً عن مدينة حلبجة المدمرة (بلوك وموريس ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥) .(Block and Morris, 2009, p. 25)

ويرى الباحث ان الحكومة استخدمت البعد السياسي في ايجاد المبررات لتنفيذ سياسية التهجير قبل واثناء الحرب العراقية الايرانية تجاه الكرد الفيلية وابناء العوائل العربية ممن يعدون من اصحاب التبعية ، كما ان الحكومة وجدت في البعد العسكري واستخدام الالة الحربية مسوغ لها لتهجير المواطنين في مناطق شمال وشرق العراق والذي يضم الى جانب الكرد كل من التركمان والايزيديين والشبك والمسيحيين والكاكائيين ، ويلاحظ ان هؤلاء السكان (والذين في اغلبيتهم من القرويين) كانوا ضحايا للخلافات السياسية بين الحكومة وبين الجهات المعارضة لها أيديولوجيا وبالتالي غدت مناطقهم محل للعمليات الحربية والعسكرية وعلى اثرها تم تهجيرهم منها الى خارج العراق سواء الى ايران وتركيا او في داخل البلاد باتجاه المجمعات التي حددتها الحكومة او الى مناطق غرب وجنوب العراق .

الخاتمة والاستنتاجات.

تضمنت خاتمة البحث مجموعة من النتائج والاستنتاجات يمكن ايجازها بما يلي :

١ – ان سياسية التهجير سياسة ممنهجة وليست قرارات انيه تتخذها الحكومة او شخوصها ضد الفئات والجماعات المختلفة .

٢ – لم تختلف الحكومات المتعاقبة عن اتباع ذات المنهج في التهجير مع تغير الاسلوب .

٣ – اعتمدت كل حكومة على ترسيخ قرارات الحكومات السابقة لها والتي تضمن التخلص من العناصر التي لا تتوائم مع منهجها.

٤ – غلب على عملية التهجير صفة العقوبة الجماعية للسكان سواء من الناحية القومية او المذهبية او مقياس درجة الولاء للحكومة الحاكمة .

٥ – ادت المتغيرات الدولية والاقليمية دورا بارزا في عملية التأثير في الحكومات العراقية باستخدام التهجير كمبدأ تعتمد عليه عند الضرورة .

٦ – كانت الضحية الاكبر في عمليات التهجير هي بنية ونسيج المجتمع العراقي فضلا عن اضعاف الروابط بين مكوناته المتنوعة .

٧ – كان للتهجير اثار اقتصادية لاسيما الزراعية منها في شمال وشرق العراق بعد تهجير وترحيل سكانها الذين يغلب عليهم صفة الفلاحين المزارعين.

references

1- Dashti, Ibrahim (1999). The Kurdish question: the origin of the problem, its political and national dimensions, and its regional repercussions. Kuwait: The Kuwaiti National Assembly - Research and Studies Department

2 - Al-Faili, Ahmed Nasser (2012). Faili Historical Authenticity and Wasted Citizenship, 1st Edition. Erbil: Dar Aras for printing and publishing.

3 - Willie, Joyce (2011). The Shiite Islamic movement in Iraq. Translated by Mustafa Numan Ahmed and Hana Khalif Ghani, 1st Edition. Baghdad: Al-Kitab Press.

4 - Galliand, Gerard (2012). People without a Kurdish homeland and Kurdistan. Translated by Abd al-Salam al-Naqshabandi, 1st Edition. Erbil: Dar Aras for printing and publishing.

5- Hate Yi, Samir (2007). Kurdistan Why is the whole world silent? , i 1. Erbil: Culture Press.
6- Hebron, Samir (1991). The Republic of Fear, translated by Ahmed Raef, 3rd edition. Al-Zahra for Arab flags.
7 - Harb, Ali Jamil (2013). The international criminal justice system (international criminal courts and considered international crimes) International Encyclopedia, part 2, i 1. Beirut: Al-Halabi Human Rights Publications.
8 - Al-Hamdani, Hamid Sharif (2005). Glimpses of the history of the Kurdish liberation movement in Iraq, 1st ed. Sweden: Fischon Media Kronbury Publishing House.
9 - Al-Kaabi, Hamid Salman (2003). The new diaspora, the displacement of Iraqis in the twentieth century, facts, facts, observations, documents, 1st. Syria: Iraqi Society for Human Rights.
10 - Al-Ahmad, Talib Jabbar (2009). The Social Life of Iraqis in the Diaspora, 2nd Edition. Baghdad: Iraqi Center for Information and Studies.
11 - Al-Qaisi, Muhammad Fahd (2016). History of Mesopotamia, forced displacement from the third millennium BC until the third millennium after it, 1st edition.
12 - John, Muhammad Taqi John, (2014). The story of the Faili Kurds, the ordeal of belonging and rebuilding, 1st ed. Baghdad: House of Wisdom.
13 - Suleiman, Fateh Muhammad (2010). Anfal operations and their effects on youth, a field socio-psychological study, 1st ed. Erbil: General Directorate of Press, Printing and Publishing.
14 - Tripp, Charles Tripp (2006). Pages from the history of Iraq, 1st ed. Beirut: Arab House of Sciences.

قائمة المصادر .

١ – دشتي ، ابراهيم (١٩٩٩) . المسألة الكردية نشأة المشكلة وابعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الاقليمية . الكويت : مجلس الامة الكويتي – ادارة البحوث والدراسات .

٢ – الفيلي ، احمد ناصر (٢٠١٢) . الفيليون الاصالة التاريخية والمواطنة المهدورة ، ط ١ . اربيل : دار آراس للطباعة والنشر.

٣ – ويلي ، جويس (٢٠١١) . الحركة الاسلامية الشيعية في العراق . ترجمة مصطفى نعمان احمد و هناء خليف غني ، ط ١ . بغداد : مطبعة الكتاب.

٤ – جالياند ،جيرارد (٢٠١٢) . شعب بدون وطن الكرد وكردستان . ترجمة عبد السلام النقشبندي ، ط ١ . اربيل : دار آراس للطباعة والنشر.

٥ – ئاكره يى ، سمير (٢٠٠٧) . كوردستان لماذا كل العالم صامت ؟ ، ط١ . اربيل : مطبعة الثقافة .

٦ – الخليل ، سمير (١٩٩١) . جمهورية الخوف ، ترجمة احمد رائف ، ط٣ . الزهراء للأعلام العربي .

٧ – حرب ، علي جميل (٢٠١٣) . منظومة القضاء الجزائي الدولي (المحاكم الجزائية الدولية والجرائم الدولية المعتبرة) الموسوعة الدولية ، ج ٢، ط ١ . بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية .

٨ – الحمداني ، حامد شريف (٢٠٠٥). لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق ، ط١ . السويد : دار فيشون ميديا كرونبري للطباعة والنشر. بغداد : المركز العراقي للمعلومات والدراسات .

٩ – الكعبي ، حميد سلمان (٢٠٠٣) . الشتات الجديد تهجير العراقيين في القرن العشرين حقائق وقائع مشاهدات وثائق ، ط١ . سوريا : الجمعية العراقية لحقوق الانسان .

١٠ – الاحمد ، طالب جبار (٢٠٠٩) . الحياة الاجتماعية للعراقيين في المهجر ، ط٢.

١١ – القيسي ، محمد فهد (٢٠١٦) . تاريخ بلاد ما بين النهرين التهجير القسري منذ الالف الثالث قبل الميلاد حتى الالف الثالث بعده ، ط١ . دمشق : مطبعة تموز للطباعة والنشر والتوزيع .

١٢ – جون ، محمد تقي جون ،(٢٠١٤) . قصة الكرد الفيليين محنة الانتماء واعادة البناء ، ط١ . بغداد : بيت الحكمة .

١٣ – سليمان ، فاتح محمد (٢٠١٠) . عمليات الانفال وآثارها على الشباب دراسة اجتماعية نفسية ميدانية ، ط ١ . اربيل : المديرية العامة للصحافة والطباعة والنشر.

١٤ – تريب ، تشارلز تريب (٢٠٠٦) . صفحات من تاريخ العراق ، ط ١ . بيروت : الدار العربية للعلوم .

Newspapers, magazines and published research.

1 - Iraqi facts (1980). Legislation number 180. Issue 2757. Baghdad .

2 - Iraqi facts (1980). Legislation number 666. Issue 2776. Baghdad .

3 - The Iraqi Journal of Human Rights (2001). Fourth issue. Syria .

4 - The Iraq Message (1988). Iraqi Communist Party flags abroad. Issue 93.

5- Thajeel and Rajeh, Adel Abdel Hamza and Elaf (2016). Motives and objectives of the Turkish incursion and its impact on the choice of Iraqi-Turkish relations. Journal of Political Issues, Al-Nahrain University, (No. 43-44).

6 - Mawla, Saba Hussein (Dr.). The position of the European Union on the Kurdish issue in Iraq. Center for Studies and Research in the Arab World.

الصحف والمجلات والبحوث المنشورة .

١ – الوقائع العراقية (١٩٨٠) . رقم التشريع ١٨٠ . العدد ٢٧٥٧ . بغداد .

٢ – الوقائع العراقية (١٩٨٠). رقم التشريع ٦٦٦ . العدد ٢٧٧٦ . بغداد .

٣ – المجلة العراقية لحقوق الانسان (٢٠٠١) . العدد الرابع . سوريا .

٤ – رسالة العراق (١٩٨٨) . الحزب الشيوعي العراقي اعلام الخارج . العدد ٩٣.

٥ – ثجيل وراجح ، عادل عبد الحمزة و ايلاف (٢٠١٦) . "دوافع واهداف التوغل التركي وأثره في خيار العلاقات العراقية – التركية " . مجلة قضايا سياسية جامعة النهرين ، (العدد ٤٣ – ٤٤).

٦ – مولى ، صبا حسين (د.ت) . "موقف الاتحاد الاوربي من القضية الكردية غي العراق " . مركز دراسات وبحوث الوطن العربي .

Personal interviews.

1 - Al-Jawahiri, Jamal Muhammad Ali (20/3/2020). Displaced from the Jawahiri family. Baghdad .

2- Wali, Karima Muhammad (9/3/2020). Kurdish Failiya Immigrant, Baghdad.

3 - Al-Hamundi, Raouf Shaker Karim (3/14/2020). A military detainee in Abu Ghraib prison and Qal'at al-Salman, Maysan.

المقابلات الشخصية .

١ – الجواهري ، جمال محمد علي (٢٠/٣/٢٠٢٠) . مهجر من عائلة الجواهري . بغداد.

٢ – ولي ، كريمة محمد (٩/٣/٢٠٢٠) .مهجرة كردية فيلية ، بغداد .

٣ – الهموندي ، رؤوف شاكر كريم (١٤/٣/٢٠٢٠) . عسكري معتقل في سجن ابو غريب وقلعة السلمان ، ميسان .

Internet sites.

1 - (2019). Jawahiri and Iran. Retrieved from the website: (16/2/2020) www.farhang.gov.ir/ar/literary/literary20

2 - Qaitoli, Kamal (2002). Twenty-two years have passed since the issue of Iraqi youths detained in Iraq, the civil dialogue site. Retrieved from: (10/11/2019) ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=3239&r=0.

3- Jaafar, Majid (2006). Faili Kurds in Iraq and their role in the Kurdish liberation movement. Gilgamesh site for Kurdish studies and research. Retrieved from the website: (23/11/2019) gilgamish.org/2006/05/10/13.html#comments.

مواقع الانترنت .

١ – (٢٠١٩) . الجواهري وايران . تم الاسترجاع من الموقع : (١٦/٢/٢٠٢٠) . www.farhang.gov.ir/ar/literary/literary20

٢ – قيتولي ، كمال (٢٠٠٢) . اثنان وعشرون عاماً مضت على قضية الشباب العراقيين المحتجزين في العراق ، موقع الحوار المتمدن. تم الاسترجاع من الموقع : (٢٠١٩/١١/١٠) ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=3239&r=0 .

٣ – جعفر ، مجيد (٢٠٠٦) . الكورد الفيلية في العراق ودورهم في الحركة التحررية الكوردستانية . موقع كلكامش للدراسات والبحوث الكردية . تم الاسترجاع من الموقع (٢٠١٩/١١/٢٣) gilgamish.org/2006/05/10/13.html#comments.